

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد الألف وثلاثمائة
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد هينك كور فان دير كفاست (هولندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-13910(A)



* 1 5 1 3 9 1 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٦٣ لمؤتمر نزع السلاح.

ترد في جدول أعمالنا اليوم مسألة تقرير الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي بشأن برنامج العمل. فوفقاً لقرار إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي، وهو التقرير الذي اعتمد في الجلسة العامة ١٣٥٤ المعقودة في ٥ حزيران/يونيه من هذا العام وصدر بوصفه الوثيقة CD/2022، قدّمت إليّ السيدة باييفي كايرامو، سفيرة فنلندا والرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي، في ٧ آب/أغسطس تقريرها النهائي الذي صدر بوصفه الوثيقة CD/WP.590. ويوم الثلاثاء الماضي، في جلسة المؤتمر العامة ١٣٦٢، عرضت عليكم السيدة تيتا مايا، بالنيابة عن السفارة كايرامو، مشروع التقرير شفويًا، وأتيحت لنا الفرصة بعد ذلك لمناقشة مضمونه يوم الثلاثاء الموافق ١١ آب/أغسطس. ووفقاً للقرار CD/2022، يتعيّن علينا مناقشة التقرير واعتماده. وكما أعلنت في الأسبوع الماضي، أودّ أن أتيح للوفود فرصة أخرى للتعليق على مشروع التقرير، وإذا كان لدى أي وفد رغبة في التعليق أو في تقديم أي اقتراحات إضافية، فإنني أرغب في سماعها. وحتى الآن، لا يوجد أي متكلم على قائمة المتكلمين، لكن الباب مفتوح لأخذ الكلمة. أرى سفير إيران. الكلمة لكم، سعادة السفير.

السيد نظيري أسل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لسفيرة فنلندا السيدة كايرامو لتقديمها تقرير الفريق العامل غير الرسمي بصفتها الشخصية. ويعكس التقرير المواقف التي لا تزال مختلفة بشأن مسائل أساسية أربع، ولا سيما مسألة نزع السلاح النووي التي ما فتئت تحظى بأولوية قصوى في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. فعلة وجود المؤتمر، وفقاً للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح، لم تتحقق بعد.

فافتقار مؤتمر نزع السلاح إلى التصميم على التحرك بشكل منهجي وتدرجي في اتجاه تحقيق الهدف المتمثل في التخلص التام من الأسلحة النووية قد أعاق أي نشاط مُجدٍ داخل المؤتمر الذي تعدّر عليه تنفيذ ولايته التفاوضية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونحن نرى أن المخاطر التي ينطوي عليها استمرار وجود الأسلحة النووية هائلة. ولذلك فإن من الضروري جداً أن يرسل المجتمع الدولي إشارة واعدة إلى العالم قاطبة. وعلى نحو ما ورد في الاستنتاجات التي قدّمتها الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي، ينبغي، في رأينا، أن يظل التركيز على بنود جدول الأعمال الأساسية، وخاصة بند نزع السلاح النووي، أولويةً من أولويات عمل المؤتمر بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن. وينبغي ألا تحرف الأفكار العامة الجديدة مثل الصكوك الملزمة سياسياً، وجميعها تُعرف بـ "القوانين الناعمة"، عمل المؤتمر عن هدفه الأساسي المتمثل في التفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً، وهي قضية المؤتمر. وسنُعطي انطباعاً زائفاً إذا نحن ظننا أن بإمكاننا، بمناقشة اتفاقات ملزمة سياسياً وعامة جداً كوسيلة للتوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً، أن نعمل بفعالية على الخروج من حالة الجمود الذي يشهده المؤتمر حالياً.

فحتى هذا التاريخ، نتجت قوانين ومعااهدات نزع السلاح جميعها عن نهج شامل اعتمدت في إطاره قوانين ملزمة. ويعني تغيير المنهجية لتحقيق نتيجة وليس لسبب حقيقي أن هذه الهيئة التفاوضية بأكملها، أي المؤتمر، ستجد نفسها في مواجهة أبعاد جديدة غير متوازنة في وفائها بولايتها على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأخيراً وليس آخراً، إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن جهودنا ينبغي أن تصب في اتجاه العمل الموضوعي بحيث نحقق نواتج ملموسة وغير تمييزية وملزمة قانوناً، بما يتماشى مع التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي. وإذ قلنا ما قلنا، يمكننا تأييد اعتماد التقرير كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.590.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيران الموقر على بيانه. فهل هناك من يود أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك. إذن أقدم مشروع التقرير النهائي عن أعمال الفريق العامل غير الرسمي، المعاد إنشاؤه عملاً بالمادة ٢٣ من نظامه الداخلي والمسندة إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي في مضمونه ومتدرج في تنفيذه، الصادر في الوثيقة CD/WP.590، كي يعتمد المؤتمر. فهل هناك أي اعتراضات؟ لا يبدو الأمر كذلك. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على اعتماد هذا التقرير؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على اعتمادكم هذا التقرير، وأدرك أنه وفقاً لنتائج التقرير، لا يتوقع أن يضع الرئيس برنامج عمل للمؤتمر لغرض النظر فيه واعتماده وفقاً لما يرد في الفقرة ٦ من المقرر CD/2022. وأود بالمناسبة أن أشكر على وجه الخصوص السفيرة كايرامو والسيدة مايا على جهودهما في إعداد هذا التقرير. وأترك الكلمة الآن لمن يود الكلام بعد اعتماد التقرير. يرد في قائمتي السيدة سفيرة النمسا، وبعدها السيد فارما سفير الهند. فتفضلي بأخذ الكلمة.

السيدة فورغوتر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بدايةً أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفيرة كايرامو وكامل فريقها الفنلندي على جهودهم الدؤوبة وعملهم الشاق. ونحن نقدر تقرير الفريق العامل غير الرسمي لأنه يعكس تنوع آراء الدول الأعضاء واختلافها الجزئي؛ وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أن النمسا ترى أن ولاية المؤتمر تتمثل بوضوح في التفاوض بشأن ترتيبات ملزمة قانوناً في ميدان نزع السلاح؛ ومع أننا نتحلى دائماً بالانفتاح والمرونة إزاء النهج الكفيلة بدفع المفاوضات إلى الأمام، فإننا لن نقبل في المستقبل أي محاولات ترمي إلى خفض سقف توقعاتنا، بأن يتولى مؤتمر نزع السلاح إجراء هذه المفاوضات. فثمة هيئات أخرى ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مكلفة بولايات تداولية. وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية المتاحة، يتعين علينا تقييم كيف نستخدم هذه الموارد الشحيحة لأغراض المناقشات والأنشطة غير الرسمية بعناية أكبر في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فارما، سفير الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نعرب عن بالغ سرورنا ونحن نشهد كيف تديرون عملنا بحيوية وكفاءة عالية. ونود أن نسجل موقف الهند بشأن ورقة عمل مؤتمر نزع السلاح ٥٩٠ التي اعتمدها المؤتمر للتو والتي تتضمن تقرير الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المنشأ عملاً بالمقرر CD/2022. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة كايرامو، سفيرة فنلندا، على اشتراكها في رئاسة أعمال الفريق العامل غير الرسمي. وعلى الرغم من أننا نشعر بخيبة أمل لأننا لم نتمكن من الاتفاق على برنامج عمل، فإن تقرير الرئيسة المشاركة يتضمن اقتراحات هامة بشأن سبل المضي قدماً. وإننا نرى أن الوثيقة CD/1864 تظل تمثل برنامج عمل قوي المضمون، ومتدرج التنفيذ، وقابلاً للتطبيق. وما زلنا نرى أن التقرير لم يغير شيئاً في ولاية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح، وأن مهمته الرئيسية هي إبرام معاهدات ملزمة قانوناً لنزع السلاح تكون واجبة التطبيق عالمياً. وعلاوة على ذلك، لا يوجد شيء في التقرير يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال تغييراً لأحكام النظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء. وإذا استُخدم التقرير لإعادة فتح باب النقاش حول اتفاق قديم بشأن التفاوض حول بند معين من بنود جدول الأعمال، فسيكون ذلك خطوة إلى الوراء. ونحن نرى أن التقرير يخدم هدف إرساء أرضية مشتركة للمفاوضات المقبلة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفيرة المكسيك. لك الكلمة، السيدة السفيرة.

السيدة راميريز فاليتزويلا (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديري لكم على كل ما بذلتم من عمل شاق. ولما كنا على أبواب اختتام أنشطة الفريق العامل غير الرسمي الثالث المكلف بوضع برنامج العمل، وفيما يخص ما ورد في تقريره، اسمحوا لي بأن أكرر موقف وفدي بشأن إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، وهو الموقف الذي أكدناه بعد تقييم عمل الفريق ونتائجه، على الرغم من تفاني رئيسته المشاركة في عملها. وترى المكسيك أن إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج العمل في عام ٢٠١٥ إنما هو مداراة وزعم بأن المؤتمر يضطلع بدوره. وأعني بذلك الوفاء بولايته، بينما الأمر غير ذلك. فمن الواضح أن الفريق العامل غير الرسمي لم يكن قادراً على الوفاء بولايته هو للمرة الثالثة، وهي ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ومتدرج التنفيذ. وقد خلّص الفريق مرة أخرى، في عام ٢٠١٥، إلى أنه قد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء يتيح المضي قدماً ببرنامج عمل يتصل بأي من القضايا الأساسية الأربع أو غيرها من بنود جدول أعمال المؤتمر. ولهذا السبب، لم تُقرن التمارين الثلاثة في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من اعتماد برنامج عمل مقارنة بما كنا عليه في عام ٢٠١٣، وذلك قبل إنشاء أي من هذه الأفرقة الثلاثة. ومن ثم، فمحاولة توظيف إنشاء الفريق ونتائجه غير المجدية للقول بأن المؤتمر ينجز عملاً موضوعياً إنما هي مجرد مداراة. وأود أن يُسجل في محضر هذه الجلسة العامة وفي التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ أن أحد الوفود يرى أن الفريق العامل غير الرسمي لوضع برنامج عمل لا يعدو كونه عملية مداراة لا تعبر عن حقيقة العمل الموضوعي للمؤتمر.

واسمحوا لي أيضاً بأن أذكر بالحقائق التالية التي ذكرها بلدي في سياق جهوده الرامية إلى اعتماد برنامج عمل خلال رئاسته للمؤتمر في مطلع هذا العام.

أولاً، ولاية المؤتمر أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وأنشأتها المؤتمر نفسه. وليس هناك إطلاقاً ما يستدعي تعريف هذه الولاية من جديد. فمباشرة هذا العمل الموضوعي في المؤتمر تعني التفاوض.

ثانياً، التفاوض لا يعني التوصل إلى اتفاق، والاتفاق لا يعني تحقيق نتيجة. ثم إننا نعتقد أن المؤتمر قادر على بدء التفاوض من دون التوصل فوراً إلى اتفاق. والتوصل إلى اتفاق إنما يحدث في إطار المفاوضات، وليس المفاوضات نفسها.

ثالثاً، لا يُتوخى من المؤتمر التوصل إلى اتفاق في كل مرة. وبعبارة أخرى، ليس من ولاية المؤتمر التوصل إلى اتفاق، وإنما التفاوض.

رابعاً، من الضروري أن يبدأ المؤتمر مفاوضاته مرة أخرى من دون شروط مسبقة، أو استباق نتائج.

خامساً، ليست كل الاتفاقات مناسبة لجميع الأطراف، وليست مريحة لها على حد سواء.

سادساً، لا توجد آلية تفرض أي التزام على أية دولة ذات سيادة لا تكون طرفاً فيه. فإذا لم يوافق البلد، أو ارتأى أنه من غير الملائم له الانضمام إلى صك ملزم قانوناً صوناً لمصالحه الوطنية، فهو حر في عدم الانضمام إليه، والبقاء خارج ما يفرضه من التزامات. ويرى وفدي أنه لا يوجد مبرر مشروع لعدم قدرة هذا المحفل طوال ما يقرب من ٢٠ عاماً على الاتفاق على برنامج عمل، أو لجعل المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح تنتظر حتى يصبح هذا المحفل مستعداً للاضطلاع بذلك. لقد أظهر المؤتمر مرة أخرى خلال عام ٢٠١٥ أنه، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها رؤساؤه، لم يستطع استعادة أهميته بوصفه محفلاً تفاوضياً متعدد الأطراف لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يبق في قائمتي أحد يود أخذ الكلمة؛ ومن ثم، أغلق مناقشة هذه المسألة. أما النقطة التالية فهي إنني أود، بروح من الشفافية، أن أعلمكم بنتائج المناقشات غير الرسمية التي جرت بشأن مشاركة المجتمع المدني في أعمالنا. فكما تعلمون، أجرى وفد بلدي مشاورات غير رسمية معكم بشأن مشروع مقرر محتمل بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال مؤتمرنا. وللأسف، يبدو أنه لا يوجد توافق في الآراء داخل المؤتمر بشأن هذه المسألة، ويؤسفني أن أبلغكم بأننا لسنا في وضع يسمح لنا بتقديم مشروع مقرر بشأن هذا الموضوع؛ ومن ثم، فإننا لن نقدم أي شيء في أعقاب المناقشات التي أجرينا مع العديد من الوفود هنا. وأود إغلاق مناقشة هذا الموضوع الآن، ما لم يكن في القاعة من يود مناقشته. أرى أنه لا أحد يرغب في ذلك.

أود إذن رفع هذه الجلسة العامة الرسمية الآن، ووفقاً للجدول الزمني للأنشطة المدرجة في الوثيقة CD/2021، سنعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة غداً، الثلاثاء ١٨ آب/أغسطس الساعة العاشرة صباحاً. وسننظر خلال هذه الجلسة في المسائل الأخرى؛ ومن بين المسائل التي وُجّه نظرنا إليها مسألة الأمن الفضائي وأساليب عملنا. وسنعقد هذه الجلسة الرسمية يوم غد الساعة العاشرة صباحاً. ونعقد جلستنا غير الرسمية المقبلة تحت رئاستنا يوم الأربعاء، ١٩ آب/أغسطس الساعة العاشرة صباحاً ونخصصه لموضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وتُعقد يوم الخميس ٢٠ آب/أغسطس الساعة العاشرة صباحاً الجلسة غير الرسمية التالية وفقاً للجدول الزمني للأنشطة المتعلقة بالبند ٣، المخصص لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بتنسيق يتولاه السيد ماثيو رولاند، سفير المملكة المتحدة. وإذا لم تكن ثمة طلبات أخرى، أود أن أرفع الجلسة الآن؛ وأشكركم على حضوركم، وآمل أن نلتقي غداً.

آسف زملائي الكرام لأنني ارتكبت خطأ فادحاً. فقد نسيت إعطاء الكلمة لوفد نيوزيلندا لتلاوة إعلان الرئاسة النيوزيلندي. فالكلمة لكم، السيدة ديل هيغي، سفيرة نيوزيلندا.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود القول إن هذا الإعلان ليس بتلك الدرجة من الأهمية "الفادحة"، وإنما أود دعوتكم جميعاً لحضور حفل الاستقبال الذي تستضيفه نيوزيلندا بعد ظهر يوم الخميس. وآمل أن تلبوا الدعوة جميعاً؛ ولهذا الغرض، وقع اختيارنا على منظمة التجارة العالمية مكاناً للحفل. وأود الإشارة أيضاً إلى أن تصاريح دخول الأمم المتحدة لا تتيح الدخول إلى منظمة التجارة العالمية لأن المتطلبات الأمنية فيها تستدعي تزويد دائرة الأمن هناك بقائمة الحضور؛ ونأمل أنكم ستكونون من بين الحاضرين؛ ومن ثم، فيرجى من الذين سيلبون الدعوة تأكيد حضورهم اليوم أو غداً في موعد أقصاه نهاية الدوام، أي حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر. وسندرج أسماءكم في القائمة ونرسلها إلى حراس الأمن في منظمة التجارة العالمية. وإنني لأتطلع إلى حضوركم جميعاً، وأعدكم بأن نبذلنا سيكون نبيلاً نيوزيلندياً. وتلميحي هذا ليس لردعكم، بل لتشجيعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): رُفعت هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.